

مادة ٤ - يلغى حكم القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالنسبة إلى المحافظات الميمنة في المادة الأولى ويطبق فيما يتعلق بالمواد الجنائية في هذه المحافظات النظام القضائي العام وسائر الإجراءات المتبعة أمامه وذلك دون الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

مادة ٥ - تلحق المناطق والجهات الداخلة في المحافظات المشار إليها بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التي سبق أن ألحقت بها وفقا للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له . وتحال إداريا دون مصاريف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظات إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التي عليها وتتخذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم المصري اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإمارة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)  
جمال عبد الناصر

### قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦١

في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٥ المتضمن أحكام التوزيع الإجباري بالإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى المرسوم التشريعي رقم ١٠٢ بتاريخ ١/٢٣/١٩٣٥ المتضمن أحكام التوزيع الإجباري بالإقليم السوري مادة جديدة برقم ١١ مكررا بالنص الآتي :

” استثناء من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة، وبعد مدة شهر من تاريخ إعلان قرار لجنة التوزيع الإجباري، لوزير الشؤون البلدية والقروية ولذوي العلاقة - في حال ظهور أخطاء جسيمة في قرار اللجنة أو قرار المجلس البلدي - أن يعترضوا على القرار خلال شهر من تاريخ وروده إلى الوزراء .

### قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦١

بشأن تنظيم إقراض صندوق الدين العام للشاريع الإنمائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكلف صندوق الدين العام بأن يعمل بقروض المشروعات الإنمائية التي تنص الميزانية على تمويلها بقروض من قبله .

مادة ٢ - تحدد شروط القروض المشار إليها في المادة الأولى بقرار من وزير الخزانة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم السوري .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإمارة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)  
جمال عبد الناصر

### قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١

بتطبيق النظام الإداري المادى والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يلغى نظام الحكم الإداري المعمول به حاليا في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وتطبق في هذه المحافظات النظم الإدارية المعمول بها في سائر محافظات الإقليم المصري .

مادة ٢ - تنتقل إلى وزارة الداخلية مسئوليات حفظ الأمن في محافظات الحدود المشار إليها في المادة السابقة - وكافة الاختصاصات المقررة لها في سائر محافظات الإقليم المصري وتلحق بهذه الوزارة الإدارة المدنية التابعة لسلاح الحدود بموظفيها المدنيين والعسكريين على أن يحتفظ هؤلاء الموظفون بصفة مؤقتة بوضعهم القائم فيما يتعلق برقياتهم وعاملاتهم المالية حتى يتم نقلهم إلى وزارة الداخلية أو السلطات المحلية مع الاعتمادات المالية الخاصة بهم .

مادة ٣ - إلى أن يتم تعيين محافظين في المحافظات الميمنة في المادة الأولى، وفقا لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يعتبر كل من المحافظين الحاليين في هذه المحافظات أو من يحل محلهم من المحافظين العسكريين ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى إلى جانب اختصاصاته العسكرية كافة الاختصاصات المقررة للحافظين بمقتضى قانون نظام الإدارة المحلية .